J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.3 (4): 705 - 726, 2012

EFFECTIVENESS OF SMALL AND MICRO ENTERPRISES FINANCED BYGT SOCIAL FUND FOR DEVELOPMENT IN SHARKIA GOVERNORATE

Ecresh, A. A. M. H. and Huda A. A. E. El-Deeb
Branch of Rural Sociology and Agric. Exten.– Fac. Agric.- Zagazig Univ.

فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة الشرقية

أيمن أحمد محمد حسين عكرش و هدى أحمد أحمد علوان الديب
شعبة الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي – قسم الاقتصاد كلية الزراعة– جامعة الزقازيق

الملخص

استهدفت الدراسة الراهنة التعرف على أنواع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية العاملة بمحافظة الشرقية، ونسبة المشروعات الإنتاجية منها، وتحديد أبعاد ومؤشرات فعالية تلك المشروعات، اختبار معنوية الفروق بين متوسطي وضع المقترضين المبحوثين، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذ تلك المشروعات فيما يتعلق ببعض الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والترفيهية ومؤشراتها المدروسة، كل على حدة، كذلك حصر المشكلات المتعلقة بدور الصندوق فى تنمية تلك المشروعات، ومقترحات المبحوثين لتطوير عمل الصندوق. وأجريت الدراسة في محافظة الشرقية متبعة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وفيه تم تقسيم مراكز المحافظة لفئتين إحداهما مرتفعة والأخرى منخفضة فى الأهمية النسبية لجملة عدد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وحجم القروض الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة، ثم سحب مركزين بطريقة عشوائية بسيطة من الفئة المرتفعة، فكانا مركزي الزقازيق، ومنيا القمح، ثم سحب عدد 100 مقترض صاحب مشروع عامل من هذين المركزين بطريقة عشوائية منتظمة، واقتصر حجم العينة على 97 مقترض لمشروع فقط بعد استبعاد ثلاثة منها، فبلغ حجم العينة نحو 2.5% من جملة عدد المشروعات بالمركزين. وجمعت بيانات الدراسة بواسطة استمارة الاستبيان باستخدام المقابلة الشخصية للمقترضين أصحاب هذه المشروعات، خلال الفترة من بداية أكتوبر وحتى نهاية شهر ديسمبر عام 2011. واستخدم فى تحليل هذه البيانات: الجداول التكرارية، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الدرجات المعيارية والتائية، معامل ألفا كرونباخ، اختبار "مان –ويتني" (ي). وكانت أهم نتائج الدراسة: أن مجموعة المشروعات التجارية بلغت نسبتها 70.1% من المشروعات عينة الدراسة، تلتها المشروعات الإنتاجية 22.7%، ثم المشروعات الخدمية 7.2%. كان أكثرية هذه المشروعات (43.3%) درجة فعاليتها متوسطة، (48.5%) منها درجة قدرتها على تعبئة الموارد لها متوسطة، و كان فى مؤخرة هذه الموارد من حيث القدرة على تعبئتها هي درجة كفاية قيمة القرض للمشروع، (46.4%) منها درجة التكامل بينها وبين الصندوق الاجتماعي متوسطة، وكان فى مؤخرة مؤشرات هذا التكامل هو مساهمة الصندوق في عملية تسويق منتجات المشروع، (50.5%) منها أصحابها راضيين عنها بدرجة متوسطة، وجاء فى مؤخرة مؤشرات الرضاء عن المشروع مؤشر درجة الرضاء عن عملية تسويق منتجات المشروع، (58.8%) منها درجة تحقيقها لأهدافها مرتفعة. وجاء فى مؤخرة هذه الأهداف التغير الحادث فى وضع أسرة صاحب المشروع فى البعد الترفيهي. تبين وجود فروق معنوية إحصائيا بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين، وأسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بالدرجات الكلية لجميع الأبعاد المدروسة، كل على حدة. ترتبت مجموعات المشكلات المتعلقة بدور الصندوق الاجتماعي فى تنمية تلك المشروعات كما يلي: مجموعة المشكلات المتعلقة بالتمويل والإقراض، ثم المتعلقة بتقويم المشروع، ثم مشكلات عامة متنوعة، ثم المتعلقة بمتابعة المشروع، ثم المتعلقة بتسويق المنتجات، وأخيرا المتعلقة بالمسئولين عن الصندوق. جاء فى مقدمة مقترحات تطوير عمل الصندوق إعطاء ميزات نسبية للشباب عند التمويل في كافة إجراءات وضمانات القرض، تقليل نسبة الفائدة على قيمة القرض، إقامة الصندوق لدورات تدريبية على المشروعات.

الكلمات الدالة: الفعالية، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر.

المقدمة

تلعب المشروعات الصغيرة دورا هاما فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي بمثابة القاطرة التي تجذب عجلة النمو الاقتصادي لأمام (عكرش و قنيبر، 2008،ص8292). وفى مصر يعتبر الصندوق الإجتماعى للتنمية Social Fund for Development (SFD) أحد أهم آليات المجتمع للتغيير نحو الأفضل كشبكة أمان إجتماعى واقتصادي، الحد من البطالة، توفير فرص عمل جديدة والحفاظ على فرص العمل القائمة، التخفيف من حدة الفقر، وزيادة وتوليد الدخل. ويتبنى الصندوق سياسات الدولة وبرامج الحكومة ويترجمها إلى إجراءات وبرامج تنموية غير تقليدية تلبى احتياجات ومتطلبات المجتمع وتحسين جودة حياة المواطن المصري؛ ويعمل الصندوق على التعبئة المخططة للموارد المالية والفنية المحلية والدولية لتحقيق ثلاث برامج تنموية أساسية هي: تنمية المشروعات الصغيرة، تنمية المشروعات متناهية الصغر، والتنمية المجتمعية والبشرية للمجتمعات المحلية (موقع الصندوق الاجتماعي للتنمية على شبكة المعلومات الدولية، 2011). فإيمانا بأهمية التخلص من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتي كان أكثرها حدة هو ارتفاع معدلات البطالة نتيجة السياسة التي اتبعتها الدولة في عدم تعيين الخريجين، تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية فى مصر عام 1991 وذلك بهدف توفير الموارد المالية لإقامة المشروعات والأنشطة الصغيرة لشباب الخرجين من خلال توفير التمويل اللازم والمعونة الفنية في إطار زيادة وتوسيع قاعدة الاستثمارات الخاصة والتي تؤدي إلي توليد دخل مناسب يغطي احتياجات أصحاب هذه المشروعات وأسرهم من الفئات المستهدفة، بالإضافة إلي المساهمة في بعض أعمال البنية الأساسية في معظم محافظات الجمهورية وخاصة المناطق المحرومة منها (الصندوق الاجتماعي للتنمية، 2006، ص5).

ولقد استطاع الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة من 1992/1/1 وحتى 2008/12/31 أن يضخ ما يقارب من 12.5 مليار جنيه مصري فى مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نتج عنها حوالي 2.5 مليون فرصة عمل، وذلك من خلال تنمية وتمويل أكثر من مليون مشروع صغير ومتناهي الصغر بإجمالي 9.2 مليار جنيه نتج عنها ما يقرب من 2 مليون فرصة عمل، وكذلك تنفيذ مشروعات تنمية مجتمعية وبشرية بلغ حجم تمويلها 3.3 مليار جنيه ووفرت حوالي 664 ألف فرصة عمل. وقد مثلت فرص العمل التي تم توفيرها خلال تمويل المشروعات الصغيرة، والمشروعات المتناهية الصغر، ومشروعات التنمية المجتمعية والبشرية نحو 42%، 33%، و 25%، على التوالي؛ وقد بلغ نسبة المنصرف للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر معا 74% من إجمالي المنصرف من الصندوق، واستطاعت توفير نحو 75% من إجمالي فرص العمل التي وفرها الصندوق (الصندوق الاجتماعي للتنمية2008،ص ص12-13). وبذلك تتضح أهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي يدعمها الصندوق الاجتماعي للتنمية فى حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

فالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى كثير من دول العالم الثالث والمتقدم على حد سواء تمثل عصب الصناعة والمصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل والدخل، ويزداد عدد العاملين عاما بعد آخر بها، نتيجة لتوسع أنشطتها (Mead and Liedholm, 1998,p.61; Subrahmanya, 2005, p.269)، ولكونها تغذى الصناعات الكبيرة باحتياجاتها، ولديها القدرة على التكيف السريع مع السوق ومتطلباته لأنها تتميز بديناميكية عالية، وتعمل بصورة لصيقة للأسواق والمناطق الصناعية ومنافذ التصدير (كاسب و كمال الدين،2007،ص ص7،13)، ولقد زاد الاهتمام بدور المؤسسات الصغيرة في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي بصفة خاصة فى أعقاب الأزمة المالية العالمية من2008-2009 (Ardic *et al.*, 2011). وما من شك فى أن القضاء على الفقر يتطلب وجود السياسات والآليات التي تخلق فرص العمل والفرص الاقتصادية للعمالة المنتجة والاستثمار بالقطاع الخاص، وينبغي على الحكومات مساعدة القطاع غير الرسمي كي يصبح أكثر إنتاجية. ومع ذلك، فإن المشروعات الصغيرة كقطاع غير الرسمي لا يزال يواجه العديد من العقبات القانونية والإدارية والفنية المختلفة التي تمنعه من تحقيق كامل إمكاناته(Muraya,2006). وتشير التطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي إلى فشل النظام المالي والاقتصادي الدولي في تحقيق أهدافه التي نصت عليها مواثيق إنشاء مؤسساته المختلفة وأهداف الألفية والإستراتيجية الإنمائية الدولية، خاصة ما يتعلق بإقامة نظام مستقر لأنظمة الصرف الأجنبي ودعم التنمية ومكافحة الفقر والبطالة في الدول الفقيرة والدول النامية(بسيسو،2009،ص2)، ونتيجة لأن المجتمع المصري كأحد المجتمعات النامية ما زال يواجه العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتي من أبرزها مشكلتي الفقر والبطالة، الناجمة عن وجود قصور فى معدلات ومجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لقصور السياسات الاجتماعية والاقتصادية المطبقة من ناحية، وعدم العدالة بين المناطق الجغرافية والأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى(محمد وآخرون، 2011، ص115) ، فإنه العمل على زيادة فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من

الصندوق الاجتماعي للتنمية، خصوصا الإنتاجية منها، من اجل تحقيق زيادة فى معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إنما هو أمر جوهري للنهوض بمصر خاصة بعد قيام ثورة 25 يناير. والدراسة الراهنة تعد محاولة فى هذا السياق.

المشكلة البحثية للدراسة :

يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد أهم المؤسسات التي أنشأتها الدولة المصرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. وعلى الرغم من أهمية الصندوق الاجتماعي ومشروعاته، فإنه يمكن ملاحظة شيئين: (1)أن الصندوق لم يحقق المستوى المأمول منه، كما أن هذه المشروعات ما زالت تعانى من العديد من المشكلات المرتبطة بدور الصندوق فى تنميتها، وما زال إقبال الشباب على التعامل مع الصندوق ضعيفا، وما زالت البطالة مشكلة حقيقية تواجه الشباب خاصة بالريف؛ ومازالت الأسعار مرتفعة نتيجة لقلة المعروض والذي يرجع بدوره فى احد أبعاده إلى قلة المشروعات الإنتاجية(2)القصور النسبي فى عدد الدراسات والبحوث التي تناولت فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي يمولها الصندوق الاجتماعي خصوصا العاملة والجادة فى العمل. من هنا تثير الدراسة التساؤلات الآتية: ما هي أهم خصائص وأنواع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ككل المستمرة العاملة والممولة من الصندوق، ونسبة المشروعات الإنتاجية منها؟، ما هو مستوى فعالية تلك المشروعات؟، هل هناك فروق معنوية بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب تلك المشروعات، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذها، كل على حدة؟، ما هي أهم المشكلات المتعلقة بدور الصندوق فى تنمية تلك المشروعات؟؛ وما هي مقترحات المقترضين لتطوير عمل الصندوق.

أهداف الدراسة: انطلاقا من أبعاد المشكلة البحثية السابقة، تستهدف هذه الدراسة ما يلي:

1-التعرف على أنواع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية العاملة بمحافظة الشرقية، ونسبة المشروعات الإنتاجية منها.

2- تحديد أبعاد ومؤشرات فعالية تلك المشروعات.

3-اختبار معنوية الفروق بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب تلك المشروعات المبحوثين، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذها، فيما يتعلق ببعض الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والترفيهية ومؤشراتها المدروسة، كل على حدة.

4-حصر المشكلات المتعلقة بدور الصندوق الاجتماعي للتنمية فى تنمية وتفعيل تلك المشروعات، من وجهة نظر المقترضين أصحاب تلك المشروعات.

5-التعرف على مقترحات المقترضين المبحوثين فيما يتعلق بتطوير عمل الصندوق.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أهمية وأهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية: يساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر في تحقيق حلول لمواجهة مشكلة البطالة، ومن أهم الفئات المستهدفة للصندوق الاجتماعي الفئات الأكثر احتياجا من محدودي الدخل، شباب الخرجين، المرأة، سكان المناطق المحرومة من الخدمات، الفئات الأكثر تأثرا ببرنامج الإصلاح الاقتصادي للدولة (الصندوق الاجتماعي للتنمية، 2006،ص5). ويهدف الصندوق إلى: (1) الحد من الفقر، توفير فرص عمل جديدة، الحفاظ على فرص العمل القائمة، التخفيف من حدة الفقر، وزيادة فرص توليد الدخل؛ (2) التوسع فى تمويل المشروعات والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر؛ (3) التوسع فى تقديم الخدمات غير المالية بهدف إنجاح المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وتنميتها؛ (4)تنمية المهارات ورفع القدرات للعاملين بأى قطاع لرفع مستوى الأداء لتحقيق التنافسية المطلوبة؛ (5) تقديم الدعم المؤسسي لشركاء التنمية من منظمات المجتمع المدني، البنوك وغيرها؛ (6) العمل على متابعة التقدم التكنولوجي لخدمة المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم التسويقي لها؛ التنمية البشرية والمجتمعية وتنفيذ خدمات بنية أساسية ومجتمعية لتوفير بيئة ملائمة لإقامة مشروعات صغيرة ناجحة؛ نشر ثقافة فكر العمل الحر وريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة(الصندوق الاجتماعي للتنمية،2008،ص11). ويمول الصندوق كافة المشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية بما فيها مشروعات الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية الصغيرة بشرط توافر الجدوى الفنية والاقتصادية لها ومطابقتها للالتزامات البيئية. ومن مزايا إقامة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية: (1)الإعفاء الضريبي لمدة تصل لخمس سنوات؛ (2) الاشتراك فى المعارض التي ينظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية داخل وخارج مصر؛ (3)الحصول على الدعم الفني والتسويقي والإداري المناسب؛ (4)الاستفادة بسعر الفائدة فائدة مدعوم ويتم حساب الفائدة البسيطة المتناقصة(كاسب و كمال الدين،2007،ص ص112-113).

تعريف المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر: لا يوجد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة، حيث يختلف التعريف من بلد لآخر، وفقا لعدة بعدة معايير منها: عدد العمالة المستخدمة، حجم الأصول أو رأس المال

المستخدم، وحجم الإنتاج، ومدي تطور التقنية المستخدمة، والعمليات الإدارية. ووفقا لمعيار عدد العمالة، يعرف قسم التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة المشروعات متناهية الصغر بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 أفراد، والمشروعات الصغيرة هي التي يعمل بها ما بين 10-49 فرد (Bank of England, 2000)، وعرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO المنظمة الصغيرة بأنها هي التي يعمل بها من 15-19 عاملا، أما المتوسطة فهي التي يعمل بها من 20-99 عاملا، أما الكبيرة فهي التي يعمل بها أكثر من 100 عامل. أما فى مصر فقد أخذ القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة، في تحديد المشروعات الصغيرة بمعيار رأس المال، ووفقا له فإن كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عامل تعتبر منشأة صغيرة، وإذا قل رأسمالها عن ٥٠ ألف جنيه تعتبر منشأة متناهية الصغر(دوابة، 2006،ص5). ويعرف الصندوق الاجتماعي المشروعات الصغيرة بصفة عامة بأنها المشروعات القادرة على توفير فرص عمل جديدة بتكلفة معقولة وهى المشروعات التي تستخدم التكنولوجيا كثيفة العمالة، وتتوافق مع المتطلبات البيئية المتاحة(أبو العزائم،2003، ص320).

مفهوم ومداخل قياس فعالية الصندوق الاجتماعي للتنمية: يتصف مفهوم الفعالية المنظمية بدرجة عالية من التعقيد والعمومية والغموض، لذا فقد تعددت التعريفات التي توضح معنى الفعالية، ومن هذه التعريفات كما أوردها عكرش (2002، ص140): حيث عرفت فعالية المنظمة بأنها تعنى "قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها فى ظل الموارد المحدودة" (شهيب،1993، ص ص23-24). ويرى على (1984، ص 55) أن الفعالية تعبر عن مدى صلاحية العناصر المستخدمة –المدخلات– للحصول على الناتج المطلوب. ويذكر حلوة (1985، ص 10) أن الفعالية المنظمية تعنى "قدرة المنظمة على استغلال الفرص المتاحة لها من البيئة فى الحصول على احتياجاتها من المصادر النادرة ذات القيمة من اجل استمرار نشاطها". ويعرفها الشوادفى (1997، ص23) بأنها عبارة عن "مدى قدرة المنظمة على تحقيق الإشباع المرضى للمتعاملين معها –ذلك الإشباع النسبي والمرضى لرغبات واحتياجات الجماعات المتعاملة مع المنظمة – وذلك من خلال إدارة التفاعل بين موارد المنظمة وعملياتها والفرص المتاحة أمامها".

مداخل قياس الفعالية المنظمية : هناك عدة مداخل أساسية تستخدم فى قياس الفعالية المنظمية، ومن أهمها: **(1)المدخل المحاسبي:** وهو يعتمد فى قياس الفعالية المنظمية على مقدار الربح المتحقق، ذلك الربح المحاسبي بعد خصم الفوائد والضرائب؛ **(2)المدخل الإستقرائى:** وهو يقوم على استخدام بعض المؤشرات الكمية مثل: النسب المالية، نمو المنظمة، نمو المبيعات ... وغيرها، وكذلك بعض المؤشرات الوصفية مثل: رضاء العاملين، اتجاهات العملاء، وأفراد المجتمع نحو المنظمة كأدوات للحكم على فعالية المنظمة؛ **(3) مدخل العمليات:** وتعتمد فلسفته فى القياس على خصائص الأنشطة أو العمليات التي تمارسها المنظمة. وفيه تتصف المنظمات الفعالة بالسمات الآتية: تحقيق التكامل بين أهداف أعضاء المنظمة والأهداف العامة للمنظمة، الاستفادة الكاملة من طاقات الأفراد داخل المنظمة، سهولة تدفق المعلومات أفقيا ورأسيا داخل المنظمة (الشوادفى، 1997، ص ص31-33). **(4) مدخل جمهور المتعاملين:** يقيس هذا المدخل فعالية المنظمة بدرجة إشباعها لحاجات وتوقعات جمهور المتعاملين معها. فلهذا الجمهور مصالح معينة ترتبط وتتأثر وتلعب دور هام فى بقاء المنظمة، وفى تأديتها لأدوارها ومن ثم فى فعاليتها. ومن هذا الجمهور ليس فقط المستفيدون من المنظمة استفادة مباشرة مثل المديرين والعاملين بها بل أيضا العملاء(السيد و نصر، 1996، ص523)؛ **(5)مدخل موارد النظام:** وفيه تتحدد فعالية المنظمة بمدى قدرتها فى الحصول على احتياجاتها من الموارد البشرية والمادية. ومن هذه الاحتياجات: (1)احتياجات لإعطاء القدرة على التكيف مع البيئة المحيطة مثل: الموارد البشرية، الموارد المادية، السمعة الطيبة، والقدرة التبادلية مع البيئة المحيطة للمنظمة؛ (2) احتياجات لإعطاء القدرة على استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف المنظمة؛ (3) احتياجات لإعطاء القدرة على التكامل الذاتي، التماسك والارتباط، التعاون، ... وغيرها من النواحي النفسية والاجتماعية. (4)احتياجات لإعطاء القدرة على المحافظة على مستوى عال من المخرجات (منتجات، خدمات، جودة مناسبة، اقل تكلفة ممكنة)(حلوة، 1985، ص17)؛ **(6) مدخل الأهداف:** يستند هذا المدخل فى قياس الفعالية إلى فرضية أن كل منظمة من المنظمات تبرر وجودها كعنصر من عنصر المجتمع بتحقيقها لأهداف تتناسب مع احتياجات ورغبات هذا المجتمع أو لبعض أجزاءه، ومن ثم فان فعالية المنظمة طبقا لهذا المدخل تقاس بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف التي وجدت من اجلها(حلوة، 1985، ص ص11-16).

وبمراجعة الأدبيات الخاصة بدراسة المنظمات الاجتماعية وجد أن المدخل البنائي الوظيفي يعد من أهم الاتجاهات النظرية التي يمكن من خلالها دراسة فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي، كما يمكن من خلاله تفسير نتائج الدراسة الراهنة، وفيما يلي عرض مختصر لهذا المدخل (كما أورده عكرش، 2002، ص63).

المدخل البنائي الوظيفي فى تفسير فعالية الصندوق الاجتماعي للتنمية: ينظر أنصار هذا المدخل إلى التنظيم على انه نسق مفتوح يتفاعل مع البيئة باستمرار باعتبارها مصدرا لموارده البشرية والمادية والتكنولوجية ويستعين بها فى أداء وظائفه، واهتموا بدراسة بعض الجوانب الهامة التي أغفلها الذين صوروا التنظيم بأنه نسق مغلق مكتف ذاتيا، وذلك من خلال دراسة مدى الاتساق أو التباين بين أيديولوجية التنظيم وأيديولوجية المجتمع الذي يعيش فيه (الحسينى، 1985، ص31). ويقوم هذا المدخل على فكرة النسق الإجتماعى، وينطلق من قاعدة أساسية هي فكرة تكامل أجزاء النسق فى كل واحد والاعتماد المتبادل بين عناصر المجتمع (لطفى، 1993، ص ص 94-95). ومن أهم علماء الذين ساهموا فى نمو هذا المدخل هو "تالكوت بارسونز".

تالكوت بارسونز T. Parsons والبنائية الوظيفية: يذهب "بارسونز" إلى أن النسق الإجتماعى يرتكز على معايير وقيم، تشكل مع الفاعلين الآخرين جزءا من بيئة الفاعلين، ويفترض أن هدف كل فاعل هو الحصول على أقصى درجة من الإشباع، وإذا ما دخل الفاعل فى تفاعل مع آخرين وحصل فى ذلك التفاعل على الإشباع فذلك يكون مدعاة لتكرار هذا التفاعل ويؤدى ذلك فى النهاية بالفاعلين إلى أن يتوقعوا استجابات معينة من بعضهم البعض (كريب، 1999، ص ص71-72). وعالج "بارسونز" التنظيم كنسق اجتماعي من ناحيتين: الأولى–أن التنظيم نسقا له خصائصه وسماته الواضحة أكثر من أي نسق إجتماعى آخر. أما الثانيةفهي تحليل العلاقات والعمليات المتداخلة مع الأنساق الفرعية والنسق الإجتماعى الأكبر حتى يتلاءم الموقف التنظيمي مع متطلبات البيئة وظروفها (لطفى، 1993، ص95). ونادي "بارسونز " بأنه لكي يحقق التنظيم كنسق إجتماعى أهدافه ويحافظ على بقاؤه واستمراريته عليه أن يقابل أربعة مستلزمات أو متطلبات وظيفية أساسية : اثنان منهما تعالجان العلاقة القائمة بين النسق وسائر الأنساق الخارجية الأخرى وهما مطلبي التكيف وتحقيق الهدف، بينما يعالج الاثنان الآخران طبيعة البناء الداخلي للنسق وتتضمن مطلبي التكامل والكمون (شرف الدين ، 1983 ، ص68). (1) التكيـف Adaptation: وهو مركب من وحدات السلوك التي تعمل على إقامة علاقات بين النسق –التنظيم– وبيئته الخارجية، ويتم التكيف عن طريق اخذ المصادر المختلفة التي يحتاجها النسق من انساق البيئة فى شكل تبادل للمنتجات يستطيع النسق من خلالها أن يتكيف مع بيئته ومع الضوابط والضرورات والحدود التي تفرضها هذه البيئة عليه، وكذلك الأنشطة والإجراءات التي يستطيع النسق من خلالها أن يكيف البيئة لإشباع حاجاته، وان يعدل منها ويتحكم فيها ويستغلها أمثل استغلال لصالحه (روشيه، 1981، ص ص81-82)؛ (2) تحقيق الهدف Goal attainment: ويعنى هذا المطلب أن هناك مشكلات معينة يتعين على التنظيم مواجهتها، ولمواجهة تلك المشكلات يجب بلورة مجموعة من الوسائل والغايات يأخذ بها الفاعلون بغية تحقيق التنظيم لأهدافه؛ (3) التكامل Integration : ويركز على علاقات وحدات النسق مع بعضها البعض، وهو يشير إلى تأسيس مستوى من التماسك والاتحاد بين هذه الأجزاء، يتخذ صورا مختلفة كالتعاون وتبادل المنافع بغية تحقيق التكيف العام للنسق (شرف الدين، 1983، ص74)، وهذه الوظيفة هي التي تحقق استقرار النسق حيث تتضمن مجموعة من الأفعال تهدف إلى حماية النسق من التغيرات الفجائية والاضطرابات الداخلية الخطيرة والى المحافظة على قدر من التضامن الضروري لبقائه ولأدائه الوظيفي(روشيه، 1981، ص82)؛ (4)الكمـون Latency أو المحافظة على النمط واحتواء التوترات: ويشير إلى مدى ملائمة الظروف السائدة فى الأنساق الفرعية فى النسق للظروف السائدة فى النسق الأكبر، وهو يرتبط أساسا بمشكلة التكامل الرأسي، ويشتمل هذا المطلب على مطلبين آخرين هما مطلب تدعيم النمط وهو يتعلق بمدى الانسجام والتطابق بين الأدوار التي يؤديها الفرد داخل التنظيم وخارجه ويتم ذلك من خلال وجود آليات تساعد على خلق انسجام وتواؤم نسبى بين التوقعات التنظيمية والتوقعات التي تحدث خارج التنظيم. أما المطلب الثاني فهو احتواء التوترات التنظيمية واستيعابها ويتم ذلك من خلال ضمان وجود دافعية كافية لدى الفرد تمكنه من تأدية أدواره التنظيمية (الحسيني، 1985، ص ص 75-76).

ومما سبق يتبين أن فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية لا يمكن قياسها ببعد واحد بل من أبعاد متعددة. والدراسة الراهنة سوف تقوم بقياس فعالية هذه المشروعات من خلال أربعة أبعاد هي: بعد القدرة على تعبئة الموارد، بعد تكامل المشروعات مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، بعد الرضاء عن المشروع، بعد تحقيق الأهداف. ومن المفترض أن زيادة فعالية هذه المشروعات تؤدي إلى تغير ظروف أصحابها وأسرهم والمجتمعات المحلية التي تعمل بداخلها هذه المشروعات على الأفضل.

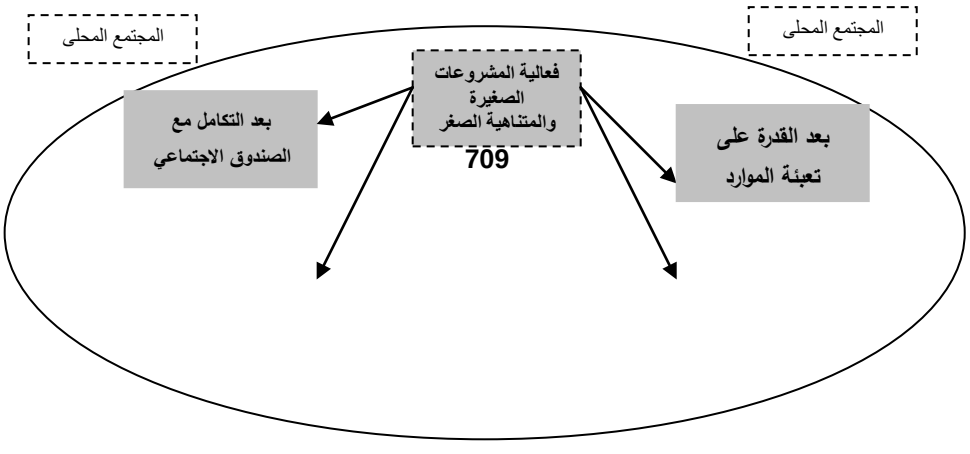

شكل رقم (1): الأبعاد المختلفة المستخدمة فى قياس فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى الدراسة الراهنة

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة المشروعاتللصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي في مصر، تبين أن المشروعات الزراعية قد حصلت على نحو 31% من متوسط قيمة القروض الممنوحة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة أسيوط(محمد وآخرون، 2011). كما تبين أنه هذه المشروعات نجحت بشكل متوسط في تحسين مستوى المعيشة (داليا عبد العزيز2008). وكان اتجاه المقترضين من الصندوق الاجتماعي للتنمية نحو المسئولين عن التمويل كان 51.2% منهم اتجاههم مرتفع، بينما 44.4% منهم اتجاههم متوسط نحو عملية التمويل، وكان الاتجاه العام لـ 46.7%منهم نحو المشروعات الزراعية الصغيرة متوسط بنسبة (عبد العال، 2008). وكان معظم الخريجين المتعاملين مع الصندوق الاجتماعي (97%) يرون أنه لا توجد جمعية متخصصة لخدمتهم يلجأون إليها، وأن 76% منهم لا يفضلون إقامة مشروع مشترك مع آخرين (دراز و إبراهيم2006). كما اتضح أن الصندوق ينحاز بشدة نحو القروض الصغيرة جدا، التي تتمثل فى مجملها 95.03% من جملة عدد القروض، وتخصيص قروض بهذا الحجم الصغير للمستمرين الفقراء لا يساعدهم على الخروج من دائرة الفقر لأن العوائد تكون صغيرة جدا لا تحقق مستوى معيشي يتجاوز خط الفقر(نوفل،2003). كذلك تبين أن 76.6% من المبحوثين لم ترغب فى تكرار القرض مرة أخرى (أبو النور1999).

كما تبين أن هذه المشروعات تواجه العديد من المشكلات على سبيل المثال: (1)المشكلات التنظيمية والإدارية، وتتضمن صعوبة استخراج التراخيص، والمعوقات المتعلقة بالتأمينات، والمعوقات المتعلقة بعدم ملائمة البنية الأساسية، ومعوقات ارتفاع أسعار المياه والكهرباء؛ (2)المشكلات الإنتاجية والتكنولوجية: تذبذب أسعار وانخفاض جودة وصعوبة مستلزمات الإنتاج وارتفاع أجور العمال، وعدم توافر العمالة المدربة؛ (3)المشكلات التمويلية، وتتضمن: ارتفاع سعر الفائدة على القروض، والمغالاة فى الضمانات، وقصر فترتي السماح والسداد للقروض، تأخر الإجراءات وتعقيدها، وعدم توفر ضمانات كافية؛ (4)المشكلات التسويقية، وتتضمن: صعوبة التسويق، وارتفاع تكلفة المنتج، وعدم وجود منافذ كافية للتسويق، وعدم استقرار السوق، وارتفاع تكاليف النقل(أبو العزائم2003)، (سليمان2003). بالإضافة إلى (5) توقف المشروعات، عدم استمرارية المتابعة والتوجيه من قبل المسئولين (داليا عبد العزيز2008)؛ (6) ارتفاع أسعار مواد البناء، وارتفاع الضرائب العامة وضريبة المبيعات(عبد العال، 2008)؛ (7) مشكلات تتصل بالصندوق الاجتماعي نفسه تتعلق بالتمويل والإقراض، النواحي الإدارية، تسويق المنتجات، متابعة الصندوق، مسئولي الصندوق، تقويم الصندوق(لبن2010).

الفروض البحثية للدراسة :

1-من المرجح أن يكون هناك فروقا بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية المبحوثين قبل وبعد تنفيذ هذه المشروعات، فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي الثقافي، البعد الاقتصادي ومؤشراتهما المدروسة، كل على حدة.

2-من المرجح أن يكون هناك فروقا بين متوسطي وضع أسر المقترضين أصحاب هذه المشروعات قبل وبعد تنفيذها، فيما يتعلق بكل من: بعد الاحتياجات الأساسية، البعد الاجتماعي الاقتصادي، والبعد الترفيهي ومؤشراتها المدروسة، كل على حدة.

3-من المرجح أن يكون هناك فروقا بين متوسطي وضع المجتمعات المحلية التي تعمل بها تلك المشروعات قبل وبعد تنفيذها، فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي ومؤشراتهما، كل على حدة.

منهجية الدراسة وأدواتها

أجريت الدراسة الراهنة في محافظة الشرقية متبعة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وفيه تم تقسيم مراكز المحافظة الثلاثة عشر (بعد توزيع إجمالي عدد المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية البالغ عددها 9054 مشروع بإجمالي قروض 82508161 جنيه موزعة على هذه المراكز كما هو وارد بالجدول رقم 1) إلى فئتين إحداهما مرتفعة والأخرى منخفضة فى الأهمية النسبية لجملة عدد المشروعات وإجمالي حجم القروض، ثم سحب مركزين بطريقة عشوائية بسيطة من الفئة المرتفعة(أنظر الجدول رقم 1)، فكانا مركزي الزقازيق، ومنيا القمح، ثم تم سحب عدد 100 مقترض من هذين المركزين بطريقة عشوائية منتظمة، بواقع 50 مقترض وصاحب مشروع من كل مركز، وبحيث يكونوا من بين المشروعات العاملة فى الواقع والمسددة لأقساط القرض (وفقا لماء جاء ببيانات المكتب الإقليمي للصندوق الاجتماعي للتنمية بالشرقية). وبالنزول للميدان وجد أن هناك ثلاثة مشروعات من مشروعات العينة هي بالفعل مسددة للأقساط ولكنها فشلت وتوقفت، فتم استبعادها من عينة الدراسة، لذلك اقتصرت الدراسة على دراسة عدد 97 مشروع (47 من الزقازيق منهم 30 بالحضر و 17 بالريف، و 50 من منيا القمح منهم 6 بالحضر و 44 بالريف، أنظر الجدول رقم 2). وبذلك تمثل العينة نحو 2.5% من جملة عدد المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمركزين. وجمعت هذه البيانات بواسطة استمارة الاستبيان باستخدام المقابلة الشخصية للمقترضين أصحاب هذه المشروعات، وذلك خلال الفترة من بداية أكتوبر وحتى نهاية شهر ديسمبر عام 2011.

جدول1: الأهمية النسبية لمراكز المحافظة وفقاً لعدد المشروعات وإجمالي القروض بالجنيه 2010

الفئة	المركز	إجمالي عدد المشروعات	إجمالي القروض بالجنيه	*درجة الأهمية النسبية للمركز	ترتيب المراكز وفقا للأهمية النسبية
المراكز مرتفعة الأهمية النسبية لمجموع عدد المشروعات وإجمالي القروض	1-الزقازيق	3051	20018030	111.35	1
	2-بلبيس	1301	13319070	100.76	2
	3-أبو حماد	808	13316146	98.67	3
	4-منيا القمح	850	5073500	94.94	4
	5-كفر صقر	702	5691345	94.60	5
	6-أبو كبير	567	5120500	93.76	6
	7-الحسينية	568	3997750	93.23	7
المراكز منخفضة الأهمية النسبية لمجموع عدد المشروعات وإجمالي القروض	8-ديرب نجم	280	4362000	92.19	8
	9-فاقوس	65	5772000	91.94	9
	10-ههيا	451	872500	91.25	10
	11-مشتول السوق	242	1893750	90.85	11
	12-أولاد صقر	100	1458000	90.05	12
	13-الإبراهيمية	69	1613570	89.99	13
	الجملة	9054	82508161		

***حسبت بقيمة "ت" لمجموع الدرجات التائية لـ(عدد المشروعات + إجمالي القروض بالجنيه).**

المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية، رئاسة مجلس الوزراء، ، بيانات غير منشورة.

جدول 2: توزيع أصحاب المشروعات أفراد العينة على مركزي الزقازيق ومنيا القمح

المركز	العدد	المركز	العدد	مركز منيا القمح			العدد
أولا- مركز الزقازيق		**ثانيا- مركز منيا القمح**		9- قرية بنى هلال	2	18-قرية السعديين	1
1-مدينة الزقازيق	30	1-مدينة منيا القمح	6	10- قرية ميت سهيل	2	19-قرية النعامنة	1
2-قرية طاهرة حمبدة	9	2- قرية سنهوت	7	11- كفر الصعيدي	1	20-كفر شعبان	1
3-قرية بنايوس	2	3-قرية الصنافين القبلية	7	12-عزبة الشيخ سالم	1	21-قرية شلشلمون	1
4-قرية الشوبك	2	4- قرية ملامس	4	13-قرية الحوض الطويلة	1	22-قرية المساعدة	1
5- منشية أباظة	2	5- قرية التلين	3	14-كفر محمد أحمد	1	23-قرية ميت يزيد	1
6- قرية الغار	1	6- قرية القبة	2	15-كفر يوسف سمري	1	**الجملة**	**50**
7- عزبة التل	1	7- قرية العزيزية	2	16- قرية شبرا العنب	1		
الجملة	**47**	8-قرية زهرة شرب	2	17-قرية قمرونة	1		

الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة: استخدم فى تحليل بيانات الدراسة الجداول التكرارية، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الدرجات المعيارية والدرجات التائية لتكوين المتغيرات والمؤشرات المركبة، معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقاييس المستخدمة في الدراسة، اختبار "مان–ويتني" (ي) Mann-Whitney U Test لاختبار الفروق بين وضع أصحاب المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذ هذه المشروعات.

تعريف وأساليب قياس متغيرات ومؤشرات الدراسة:

أولا- خصائص المقترضين أصحاب المشروعات المبحوثين وأسرهم: (1)النوع: ويقصد به نوع صاحب المشروع المبحوث ويحتوى على فئتين (ذكر، وأنثى). (**2)الحالة الزواجية:** ويقصد بها الحالة الزواجية للمبحوث، وتحتوى على أربعة فئات (أعزب، متزوج، أرمل، ومطلق). **(3)السن**: وحسب كرقم مطلق بعدد سنوات عمر المبحوث لأقرب سنة ميلادية جمعت فيها البيانات. (**4)سن الزوج أو الزوجة** : وحسب كرقم مطلق بعدد سنوات عمر زوجة المبحوث أو زوج المبحوثة لأقرب سنة ميلادية جمعت فيها البيانات. **(5)الحالة التعليمية:** ويقصد بها آخر مؤهل حصل عليه المبحوث، ويحتوى على ستة فئات (أمي، يقرأ ويكتب، مؤهل اقل من المتوسط، مؤهل متوسط، مؤهل فوق متوسط، مؤهل جامعي فأعلى). (**6)عدد أفراد الأسرة المعيشية:** ويقصد به جملة عدد أفراد الأسرة التي يعيش معها المبحوث بما فيها المبحوث نفسه. **(7)الدخل الشهري للمبحوث بالجنيه:** ويقصد به جملة الدخل الذي يتحصل عليه المبحوث من مختلف مصادر الدخل شهريا بالجنيه، وقد حسب كرقم مطلق.**(8)الدخل الشهري الأسري بالجنيه:** ويقصد به جملة الدخل الشهري بالجنيه لأسرة المبحوث من مختلف المصادر ومن مختلف أفراد الأسرة بما فيها المبحوث نفسه، وقد حسب كرقم مطلق. **(9)درجة كفاية دخل الأسرة لمتطلبات المعيشة:** وفيها يحدد المبحوث استجابته وفقا لأربعة استجابات هي: لا يكفي، يكفي بالكاد، يكفي، يكفي ويفيض). **(10)درجة امتلاك الأجهزة المنزلية الحديثة:** ويقصد بها درجة امتلاك المبحوث وأسرته المعيشية للأجهزة المنزلية الحديثة (كالثلاجة، غسالة فول أوتوماتيك، موبايل، ...إلى غيرها من الأجهزة)، ولقد تم تقسيم هذه الأجهزة إلى عدة فئات مع إعطاء كل فئة وزن معين يعبر سعرها الحالي في السوق المصري، وحسبت الدرجة الكلية لها بمجموع حاصل ضرب عدد كل جهاز × الوزن المرجح للفئة التي ينضم إليها. **(11)عدد الدورات التدريبية:** ويقصد بها عدد الدورات التي حضرها صاحب المشروع في مجال مشروعه. ولقد تم إعطاء درجة واحدة لكل دوره حضرها صاحب المشروع في مجال مشروعه. (**12)جهة التدريب** : ويقصد بها الجهة أو الهيئة التي قامت بتدريب صاحب المشروع. **(13)عدد أفراد الأسرة العاملين بالمشروع:** وتم حسابه كرقم مطلق. هذا ولقد تم تقسيم الخصائص أرقام (3، 4، 6، 7، 8، 11، 13) إلى عدة فئات كما هي واردة بالجدول رقم (4).

ثانيا- أبعاد ومؤشرات فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

-درجة فعالية المشروعات: ويقصد بها القدرة على تعبئة الموارد الضرورية لإقامة واستمرار المشروع، وتكامل المشروعات مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، والرضاء عن المشروع، ودرجة تحقيق هذه المشروعات لأهدافها. ولقد تم قياسها بمتوسط مجموع الدرجات التائية للدرجات المتحصل عليها من أربعة أبعاد رئيسية هي:

1-بعد القدرة على تعبئة الموارد: ويقصد به القدرة على توفير الاحتياجات الضرورية لإقامة ونجاح المشروع، وحسبت الدرجة الكلية لهذا البعد بمتوسط مجموع الدرجات المتحصل عليها من سبع بنود هي: (1)درجة كفاية قيمة القرض للمشروع، (2)درجة ملائمة موقع المشروع لإقامة المشروع، (3)درجة توافر البنية الأساسية للمشروع، (4)درجة كفاية عدد العاملين بالمشروع، (5)درجة ملائمة مستوى تعليم العاملين للمشروع، (6)درجة ملائمة مستوى تدريب العاملين للمشروع، (7)درجة كفاية المعدات وأدوات للمشروع.

2- بعد تكامل المشروعات مع الصندوق الاجتماعي للتنمية: ويقصد به العلاقة بين المشروعات ودور الصندوق الاجتماعي للتنمية فى تنميتها ودعمها، وحسبت الدرجة الكلية لهذا البعد بمتوسط مجموع الدرجات المتحصل من أربعة بنود هي:(1) **فعالية عملية التمويل المقدمة من الصندوق:** وحسب بمتوسط مجموع درجات الاستجابة على ستة بنود فرعية هي: درجة سهولة الحصول علي القرض من خلال الصندوق، كفاية قيمة القرض للمشروع، مناسبة فترة السماح لسداد القرض، معقولية وبساطة الفائدة علي القرض، أريحية سداد أقساط القرض علي مدة طويلة، بساطة الضمانات المطلوبة علي القروض الخاص بالمشروع. **(2) فعالية المعلومات المقدمة من الصندوق عن المشروع:** وحسب بمتوسط مجموع درجات الرضاء عن خمسة بنود فرعية تتعلق بالمعلومات التي يقدمها الصندوق عن المشروع وهي: درجة توفير المعلومات في الوقت المناسب، درجة كفاية المعلومات، درجة صحة وصدق المعلومات، دقة وصدق دراسة الجدوى المتعلقة بالمشروع، توافر المعلومات والبيانات عن كميات العرض والطلب لمنتجات المشروع. **(3) مساهمة الصندوق في عملية تسويق منتجات المشروع** : وحسب بدرجة مساهمة الصندوق في تسويق منتجات المشروع. **(4)فعالية موظفي الصندوق**: وحسب بمتوسط مجموع الدرجات الاستجابة على بندين هما: درجة تسهيل موظفي الصندوق لإجراءات القرض، وأسلوب تعاملهم مع المتعاملين مع الصندوق.

3- بعد الرضاء عن المشروع:ويقصد به درجة رضاء صاحب المشروع عن مشروعه والنتائج المتحققة منه، وحسبت الدرجة الكلية لهذا البعد بمتوسط مجموع درجات رضاء صاحب المشروع عن ثلاثة بنود هي:

(1)درجة الرضاء عن الطلب على منتجات المشروع؛ (2)درجة الرضاء عن عملية تسويق منتجات المشروع؛ (3) درجة الرضاء عن العائد من المشروع.

4-بعد تحقيق الأهداف: ويقصد به درجة نجاح المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها سواء للمقترضين أو لأسرهم أو للمجتمعات المحلية التي تعمل فى نطاقها، وتم حسابه بمتوسط مجموع درجات التغير الحادث فى ثلاث مستويات بعد تنفذ المشروع وقبل تنفيذه: **(1)درجة التغير الحادث فى وضع صاحب المشروع،** وتضمن بعدين فرعين هما (أ)البعد الاجتماعي الثقافي، وحسب بمتوسط مجموع أربعة مؤشرات؛ (ب) البعد الاقتصادي، وحسب بمتوسط مجموع ستة مؤشرات. وجميع هذه المؤشرات المكونة لهذين البعدين موضحة بالجدول رقم(7). **(2)درجة التغير الحادث فى وضع أسرة صاحب المشروع،** وتضمن ثلاثة أبعاد فرعية هي: (أ)بعد الاحتياجات الأساسية، وتضمن سبعة مؤشرات؛ (ب)الاجتماعي الاقتصادي، وتضمن ستة مؤشرات؛ (ج) البعد الترفيهي، وتضمن أربعة مؤشرات. وجميع هذه المؤشرات المكونة لهذه الأبعاد الثلاثة موضحة بالجدول رقم(8). **(3)درجة التغير الحادث فى وضع المجتمعات المحلية التي تعمل بها المشروعات،** وتضمن **بعدين فرعيين هما:** (أ)البعد الاجتماعي، وحسب بمتوسط مجموع ثلاثة مؤشرات؛ (ب) البعد الاقتصادي، وحسب بمتوسط مجموع أربعة مؤشرات.وجميع هذه المؤشرات المكونة لهذين البعدين موضحة بالجدول رقم(9).

ولقد تم إعطاء الاستجابة على جميع الأبعاد والمؤشرات والبنود السابقة أوزان هي: منخفضة= 1، متوسطة=2، مرتفعة=3. فيما عدا مؤشرات بعد تحقيق الأهداف فقد أعطيت الاستجابات عليها أوزان تغير سلبي=-1، لم يحدث تغير=صفر، تغير إيجابي=1. ولقد تم اختبار درجة ثبات المقاييس المستخدمة فى قياس المؤشرات الخاصة بالمشروعات بواسطة حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ، ولقد تراوحت قيم هذا المعامل بين 0.670- 0.939، وهى قيم تشير إلى درجة ثبات مقبولة للمقاييس المستخدمة.

خصائص عينة الدراسة Characteristics of sample: لتوصيف المقترضين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر المبحوثين، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لبعض خصائصهم.

ويتضح من الجدول رقم (3) أن غالبية المبحوثين كانوا ذكور(86.6%)، ولم يحصلون على دورات تدريبية (86.6%)، ومتزوجون (85.6%)، درجة امتلاكهم للأجهزة المنزلية الحديثة تقع في الفئة الثانية (82.5%). وان ما يقرب من ثلثي المبحوثين (62.9%) عدد أفراد أسرهم 2-5 أفراد، وكان أكثريتهم (47.4%) ذات دخول أسرية شهرية تقع بين2000-4999 جنيه، 46.4% منهم ذات دخوله شخصية شهرية تقع بين 1000-2999 جنيه، 46.4% منهم حاصلون على تعليم مؤهل متوسط، 43.3% منهم تقع أعمارهم بين 21-34 سنة، 40.2% منهم تقع أعمار زوجاتهم أو أزواجهم بين (30-41) سنة، 36.1% منهم دخول أسرهم تكفي بالكاد لمتطلبات المعيشة، و 7.2% منهم قد حصلوا على دورات تدريبية بالصندوق الاجتماعي للتنمية.

جدول3: التكرارات والنسب المئوية لبعض خصائص أصحاب المشروعات عينة الدراسة

الخصائص	الفئات	التكرار	%	الخصائص	الفئات	التكرار	%
النوع	ذكر	84	86.6	**الدخل الشهري للمبحوث بالجنيه**	أقل من1000 جنيه	22	22.7
	أنثى	13	13.4		1000-2999 جنيه	45	46.4
					3000 جنيه فأكثر	30	30.9
الحالة الزواجية	أعزب	13	13.4	**الدخل الشهري الأسري بالجنيه**	أقل من2000 جنيه	22	22.7
	متزوج	83	85.6		2000-4999 جنيه	46	47.4
	مطلق	1	1.0		5000 جنيه فأكثر	29	29.9
السن	(21-34) سنة	42	43.3	**درجة كفاية دخل الأسرة لمتطلبات المعيشة**	لا يكفي	8	8.2
	(35-48) سنة	40	41.2		يكفي بالكاد	35	36.1
	(49-63) سنة	15	15.5		يكفي	34	35.1
					يكفي ويفيض	20	20.6
سن الزوج أو الزوجة	غير متزوج	13	13.4	**3-عدد أفراد الأسرة العاملين بالمشروع**	لا يوجد	41	42.3
	(18-29) سنة	32	33.0		(1-2) أفراد	45	46.4
	(30-41) سنة	39	40.2		(3-4) أفراد	9	9.3
	(42-55) سنة	13	13.4		(5-6) أفراد	2	2.1
عدد أفراد الأسرة المعيشية	(2-5) أفراد	61	62.9	**درجة امتلاك الأجهزة المنزلية الحديثة***	(1017882)درجة ت*	7	7.2
	(6-9) أفراد	29	29.9		(12821017)درجة ت	80	82.5
	(10-15) أفراد	7	7.2		(16861282) درجة ت	10	10.3

الحالة التعليمية	أمي	2	2.1	**1-عدد الدورات التدريبية**	لا يوجد	84	86.6
	يقرأ ويكتب	7	7.2		دورة واحدة	13	13.4
	مؤهل اقل من المتوسط	11	11.3	**2-جهة التدريب**	لم يتدرب	84	86.6
	مؤهل متوسط	45	46.4		الصندوق الاجتماعي	7	7.2
	مؤهل فوق متوسط	10	10.3		شركة بتروجاس	4	4.1
	مؤهل جامعي فأعلى	22	22.7		شركة كمبيوتر	2	2.1

***تم تقسيم هذا لمتغير إلى ثلاث فئات بحيث تكون الفئة الوسطي حدها الأدنى = المتوسط الحسابي – واحد انحراف معياري، وحدها الأعلى = المتوسط الحسابي +واحد انحراف معياري**

*** درجة تائية = الدرجة المعيارية (z) لقيمة المتغير الأصلي×10 + 50**

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا-أنواع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية والعاملة بمحافظة الشرقية، ونسبة المشروعات الإنتاجية منها: لتحقيق الهدف الأول من الدراسة، تم تصنيف أنواع المشروعات عينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات هي مشروعات تجارية، مشروعات إنتاجية، مشروعات خدمية، وتم حساب تكراراتها ونسبتها المئوية، والجدول رقم (4) يوضح نتائج ذلك.

ويتبين من هذا الجدول أن مجموعة المشروعات التجارية بلغت نسبتها 70.1% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي يمولها الصندوق بعينة الدراسة، وجاء في مقدمتها مشروع تجارة الملابس الجاهزة بنسبة 16.5%. وبلغت نسبة مجموعة المشروعات الإنتاجية 22.7% من هذه المشروعات، وجاء في مقدمتها مشروع تربية مواشي/أغنام بنسبة 10.3%، وبلغت نسبة المشروعات الخدمية 7.2%، وجاء في مقدمتها مشروع معمل تحاليل بنسبة 3.1%. وبذلك يتضح الانخفاض الشديد لنسبة المشروعات الإنتاجية من بين المشروعات التي يمولها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالعينة، الأمر الذي يستدعى زيادة الاهتمام بتوعية المقترضين أو المقترضين المحتملين مع الصندوق لتوجيه نشاطهم لمثل هذه المشروعات الهامة في بناء المجتمع خاصة بعد ثورة 25 يناير.

جدول4: التكرارات والنسب المئوية لأنواع المشروعات عينة الدراسة

نوع المشروع	التكرار	%	نوع المشروع	التكرار	%	نوه المشروع	التكرار	%
أ- مشروعات إنتاجية	**22**	**22.7**	3- حضانة	2	2.1	10- مكتبة	2	2.1
1- تربية مواشي/أغنام	10	10.3	**ج-مشروعات تجارية**	**68**	**70.1**	11-تجارة أدوات كهربائية	2	2.1
2-تسمين عجول	4	4.1	1- تجارة ملابس جاهزة	16	16.5	12-تجارة قطع الغيار	1	1.0
3-تصنيع منتجات ألبان	3	3.1	2- سوبر ماركت	9	9.3	13- إكسسوارات محمول	1	1.0
4-تسمين بط	2	2.1	3- مطعم-كافيتريا	6	6.2	14- مقاولات وتوريدات	1	1.0
5-فراكة أرز ودش الحبوب	1	1.0	4- توزيع أنابيب	5	5.2	15- تجارة فاكهة وخضر	1	1.1
6- تصنيع بويات معدنية	1	1.0	5- تجارة	5	5.2	16-تجارة مستلزمات ديكور	1	1.0
7- محل برمجيات	1	1.0	6- سيارة نصف نقل	5	5.2	17- تجارة أحبار للطباعة	1	1.0
ب-مشروعات خدمية	**7**	**7.2**	7- محل اتصالات	4	4.1	18-تجارة أدوات نجف	1	1.0
1- معمل تحاليل	3	3.1	8-محل منظفات صناعية	3	3.1	19- محل زيوت	1	1.0
2-صيدلية بشري-بيطري	2	2.1	9-تجارة أعلاف وحبوب	3	3.1			

ثانيا-مستوى أبعاد ومؤشرات فعالية تلك المشروعات: لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة تم اقترح أربعة أبعاد رئيسية لقياس فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، تحتوي كل منها على عدد من المؤشرات، وتم حساب التكرارات والنسب لهذه الأبعاد والمؤشرات، والأشكال من1-5، والجدولين رقمي (5)، (6) توضح نتائج ذلك: **(1)بعد القدرة على تعبئة موارد المشروع:** يتبين من الشكل رقم (1) أن ما يقرب من نصف المشروعات المبحوثة (48%) كانت الدرجة الكلية لقدرتها على تعبئة الموارد لها متوسطة. ويتضح من الجدول رقم (5) أن درجة كفاية المعدات وأدوات للمشروع تحتل مقدمة هذه الموارد من حيث القدرة على تعبئتها، وكان فى مؤخرتها درجة كفاية قيمة القرض للمشروع، حيث بلغ المتوسط المرجح لهما 36.2، و32.0 ، على التوالي. مما يشير إلى أهمية أن يكون قيمة القرض كافية لإقامة واستمرار المشروعات. **(2) بعد تكامل المشروعات مع الصندوق الاجتماعي للتنمية:** يتبين من الشكل رقم (2) أن ما يقرب من نصف المشروعات المبحوثة (47%) كانت الدرجة الكلية للتكامل بينها وبين الصندوق الاجتماعي للتنمية متوسطة. ويتضح من الجدول رقم (5) أن مؤشر فعالية موظفي الصندوق كان فى مقدمة مؤشرات هذا التكامل، وكان فى مؤخرتها مؤشر مساهمة الصندوق في عملية تسويق منتجات المشروع. حيث بلغ المتوسط المرجح لهما 30.8، و23.2، على التوالي. الأمر الذي يشير إلى أهمية اهتمام الصندوق الاجتماعي بمساعدة المشروعات التي يمولها فى عملية تسويق منتجاتها.
(3)بعد الرضاء عن المشروع: يتبين من الشكل رقم (3) أن نحو نصف عدد المشروعات المبحوث (51%) كان أصحابها راضيين عنها بدرجة متوسطة. ويتضح من الجدول رقم (5) أن درجة الرضاء عن الطلب على منتجات المشروع كان فى مقدمة مؤشرات الرضاء، وكان فى مؤخرتها مؤشر درجة الرضاء عن عملية تسويق منتجات المشروع. حيث بلغ المتوسط المرجح لهما 36.2، و33.8، على التوالي. مما يشير إلى ضرورة توافر آليات فاعلة لتمكن أصحاب المشروعات من تسويق منتجات مشروعاتهم. **(4)بعد تحقيق الأهداف:** يتبين من الشكل رقم (4) أن أكثر من نصف عدد المشروعات المبحوثة (58.8%) كانت درجة تحقيقها لأهدافها مرتفعة. ويتضح من الجدول رقم (6) التغير الحادث فى وضع صاحب المشروع فى البعد الاجتماعي الثقافي جاء فى مقدمة مؤشرات تحقيق الأهداف، وكان فى مؤخرتها التغير الحادث فى وضع أسرة صاحب المشروع فى البعد الترفيهي. حيث بلغت قيم متوسطها المرجح 42.6، 37.0، على الترتيب.
(5)الدرجة الكلية لفعالية المشروعات: يتبين من الشكل رقم (5) أن حوالي 43% من هذه المشروعات كانت درجة فعاليتها متوسطة، وحوالي 35% منها كانت درجة فعاليتها مرتفعة، بينما كان حوالي22% منها درجة فعاليتها منخفضة.

جدول5: التكرارات والنسب المئوية لمستوى أبعاد ومؤشرات فعالية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية العاملة بمحافظة الشرقية المبحوثة

أبعاد ومؤشرات فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر	الاستجابة						الوزن المرجح لكل مؤشر	ترتيب المؤشرات داخل بعد
	منخفضة		متوسطة		مرتفعة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
أولا- بعد القدرة على تعبئة موارد المشروع								
1- درجة كفاية قيمة القرض للمشروع	24	24.7	46	47.4	27	27.9	32.8	7
2- درجة ملائمة موقع المشروع لإقامة المشروع	16	16.5	43	44.3	38	39.2	36.0	2
3- درجة توافر البنية الأساسية للمشروع	14	14.4	47	48.5	36	37.1	36.0	2
4-درجة كفاية عدد العاملين بالمشروع	19	19.6	49	50.5	29	29.9	34.0	6
5-درجة ملائمة مستوى تعليم العاملين للمشروع	19	19.6	47	48.4	31	32.0	34.3	5
6-درجة ملائمة مستوى تدريب العاملين للمشروع	17	17.5	50	51.5	30	31.0	34.5	4
7- درجة كفاية المعدات وأدوات للمشروع	13	13.4	48	49.5	36	37.1	36.2	1
ثانيا- بعد تكامل المشروعات مع الصندوق الاجتماعي	39	40.2	45	46.4	13	13.4		
1-فعالية عملية التمويل المقدمة من الصندوق	34	35.1	45	46.4	18	18.6	29.7	2
2-فعالية المعلومات المقدمة من الصندوق عن المشروع	42	43.3	35	36.1	20	20.6	28.7	3
3-مساهمة الصندوق في عملية تسويق منتجات المشر	62	63.9	28	28.9	7	7.2	23.2	4
4- فعالية موظفي الصندوق	17	17.5	72	74.2	8	8.3	30.8	1
ثالثا- بعد الرضاء عن المشروع								
1-درجة الرضاء عن العائد من المشروع	18	18.6	46	47.4	33	34.0	34.8	2
2- درجة الرضاء عن الطلب على منتجات	12	12.4	50	51.5	35	36.1	36.2	1

المشروع								
3-درجة الرضاء عن عملية تسويق منتجات المشروع	19	19.6	50	51.5	28	28.9	33.8	3

جدول 6: التكرارات والنسب المئوية لبعد تحقيق الأهداف كأحد أبعاد فعالية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية العاملة المبحوثة

بعد تحقيق الأهداف	الاستجابة						الوزن المرجح لكل مؤشر	ترتيب المؤشرات داخل بعد
	تغير سلبي		لم يحدث تغير		تغير إيجابي			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
رابعا-بعد تحقيق الأهداف								
1-الدرجة الكلية للتغير الحادث في وضع صاحب المش	12	12.3	24	24.7	61	63.0		
أ-التغير الحادث فى وضع صاحب المشروع فى البعد الثقافي	8	8.2	19	19.6	70	72.2	42.6	1
ب-التغير الحادث فى وضع صاحب المشروع فى البعد الاقتصادي	16	16.5	29	29.9	52	53.6	38.3	6
2- الدرجة الكلية للتغير الحادث فى وضع أسرة صاحب	12	12.3	35	36.1	50	51.6		
أ-التغير الحادث فى وضع أسرة صاحب المشروع فى الأساسية	13	13.4	32	33.0	52	53.6	38.8	4
ب-التغير الحادث فى وضع أسرة صاحب المشروع فى البعد الاجتماعي الاقتصادي	11	11.3	28	28.9	58	59.8	40.2	3
ج-التغير الحادث فى وضع أسرة صاحب المشروع فى الترفيهي	11	11.3	47	48.5	39	40.2	37.0	7
3- الدرجة الكلية للتغير الحادث فى وضع المجتمعات	11	11.3	27	27.8	59	60.9		
أ- التغير الحادث فى وضع المجتمعات المحلية فى البع	15	15.4	28	28.9	54	55.7	38.8	4
ب- التغير الحادث فى وضع المجتمعات المحلية فى الاقتصادي	7	7.2	25	25.8	65	67.0	42.0	2

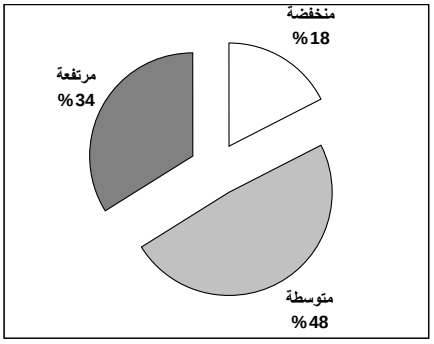

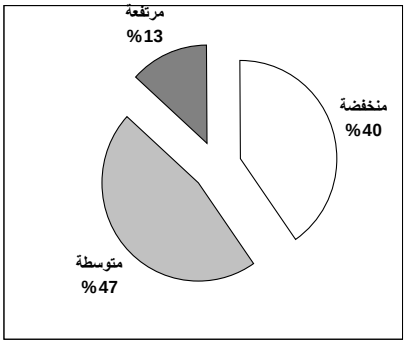

شكل 1: الدرجة الكلية لبعد القدرة على تعبئة موارد

المشروعات

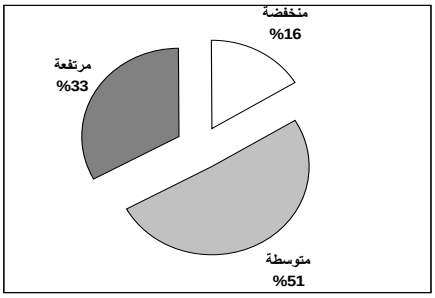

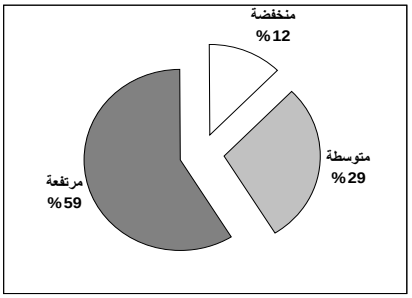

:

شكل 3: الدرجة الكلية لبعد الرضا عن المشروع

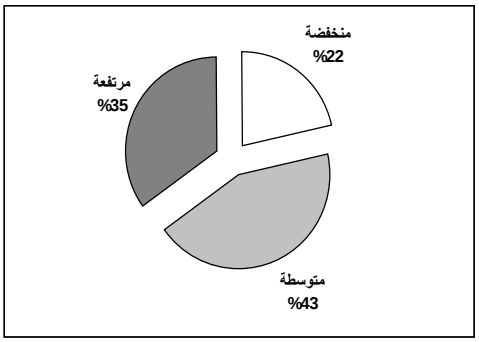

شكل 4: الدرجة الكلية لبعد تحقيق المشروعات لأهدافها

ثالثا-اختبار معنوية الفروق بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية المبحوثين، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذ هذه المشروعات، فيما يتعلق ببعض الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والترفيهية ومؤشراتها المدروسة. لتحقيق الهدف الثالث من الدراسة، تم صياغة الفروض البحثية من 1-3 السابق ذكرها، ولاختبار صحة هذه الفروض تم استخدام اختبار "مان–ويتني" (ي) لاختبار الفروق بين متوسطي وضع أصحاب المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية المبحوثين، أسرهم، ومجتمعاتهم المحلية قبل وبعد تنفيذ هذه المشروعات، فيما يتعلق ببعض الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والترفيهية ومؤشراتها المدروسة. والجداول من 7-9 توضح نتائج ذلك:

1- فيما يتعلق بوضع المقترضين أصحاب المشروعات: يتبين من الجدول رقم (7) ما يلي: (1) وجود فروق معنوية إحصائيا عند مستوى 0.01 بين متوسطي وضع أصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي الثقافي، درجة المشاركة في تنمية القرية، درجة مساعدة الفقراء، الوعي بأهمية العمل الحر، درجة متابعة الصحف وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم " U"2732.0 ، 3234.5 ، 2272.5 ، 3047.5 ، 3632.0 على الترتيب. (2) وجود فروق معنوية إحصائيا عند مستوى 0.01 بين متوسطي وضع أصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للبعد الاقتصادي، شراء حيوانات، شراء مصوغات، شراء أراضى وعقارات، وعند مستوى 0.05 فيما يتعلق بشراء منزل ملك، وشراء سيارة. وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم " U"3475.0 ، 3490.5 ، 3733.5 ، 3628.5 ، 3916.5 ، 3817.5. كما أوضحت النتائج أنه لا يوجد فروق معنوية فيما يتعلق بشراء آلات ومعدات جديدة.

جدول 7: نتائج اختبار مان ويتني Mann-Whitney U لمعنوية الفروق بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب المشروعات قبل وبعد تنفيذ المشروع

الوضع	قبل تنفيذ المشروع				بعد تنفيذ المشروع				قيمة "U"	قيمة "Z"
قبل وبعد تنفيذ المروعات الأبعاد المدروسة على مستوى المقترضين	العدد	العدد	العدد	متوسط الرتبة	مجموع رتب الدرجات	العدد	العدد	العدد	متوسط الرتبة	مجموع رتب الدرجات		
أ-الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي الثقافي	52	34	11	77.2	7485.(	29	28	40	117.8	11430.(	2732.(	-5.1**

1-درجة المشاركة في تنمية القرية	49	37	29	7987.5	31	23	40	82.4	11	12	10927.5	112.7	40	26	3234.	4.0-**
2- درجة مساعدة الفقراء	59	29	9	7025.5	21	27	49	72.4	9	29	11889.5	122.6	49	27	2272.	6.6-**
3-الوعي بأهمية العمل الحر	49	36	12	7800.5	23	39	35	80.4	12	36	11114.5	114.6	35	39	3047.	4.5-**
4- درجة متابعة الصحف	52	33	12	8385.(	40	20	37	86.4	12	33	10530.(	108.6	37	20	3632.(	2.9-**
ب-الدرجة الكلية للبعد الاقتصادي	56	31	10	8228.(	40	31	26	84.8	10	31	10687.(	110.2	26	31	3475.(	3.2-**
1-شراء منزل ملك	39	41	17	8669.5	28	40	29	89.4	17	41	10245.5	105.6	29	40	3916.	2.1-*
2-شراء حيوانات	57	29	11	8243.5	22	54	21	84.9	11	29	10671.5	110.0	21	54	3490.	3.4-**
3-شراء سيارة	54	33	10	8570.5	43	25	29	88.4	10	33	10344.5	106.6	29	25	3817.(	2.5-*
4-شراء مصوغات	56	30	11	8486.5	42	26	29	87.5	11	30	10428.5	107.5	29	26	3733.(	2.7-**
5- شراء أراضى وعقارات	57	30	10	8381.5	41	27	29	86.4	10	30	10533.5	108.6	29	27	3628.(	3.0-**
6-شراء آلات ومعدات جديدة	75	19	3	8902.5	66	16	15	91.8	3	19	10012.5	103.2	15	16	4149.(	1.8-

*** معنوي عند مستوى 0.05 ** معنوي عند مستوى 0.01**

وتتفق هذه النتائج مع الاتجاه البنائي الوظيفي عند بارسونز، من حيث تغير وضع المقترضين بعد تنفيذ مشروعاتهم للأفضل فى المؤشرات المذكورة. بينما تختلف معها فيما يتعلق بشراء آلات ومعدات جديدة، وربما يرجع ذلك إلى قلة احتياجهم لمعدات وآلات جديدة لمشروعاتهم. وبناء على ذلك يمكن قبول الفرض البحثي الأول السابق ذكره فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للأبعاد والمؤشرات التي ثبت معنوية الفروق لها بين متوسطي وضع المقترضين أصحاب المشروعات قبل وبعد تنفيذها. كما يمكن عدم قبوله بالنسبة لشراء آلات ومعدات جديدة.

2-فيما يتعلق بوضع أسر المقترضين لصحاب المشروعات : يتضح من الجدول رقم (8) ما يلي: (1) وجود فروق معنوية إحصائيا عند مستوى 0.01 بين متوسطي وضع أسر أصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية لبعد الاحتياجات الأساسية ، التغذية، الملبس، تعليم الأسرة، الرعاية الصحية للأسرة، توافر الصرف الصحي، وجودة الكهرباء بالمنزل. وعند مستوى معنوية 0.05 فيما يتعلق بتوافر مياه الشرب النقية بالمنزل. وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم "U" 3487.0، 3470.5 ، 3460.5 ، 3701.5 ، 3626.0 ، 3644.5 ، 3708.5 ، 3801.0 ، على التوالي. (2) وجود فروق معنوية إحصائيا عند مستوى 0.01 بين متوسطي وضع أسر أصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي الاقتصادي، دهانات المنزل، نوعية أرضيات المنزل، حداثة أثاث المنزل ، زيادة مساحة المسكن، ملكية الأجهزة المنزلية والكمالية، ومستوى دخل الأسرة. وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم " U" 3283.5، 3443.0، 3524.5، 3729.5، 3607.5، 3735.5، 2904.5. (3) وجود فروق معنوية إحصائيا عند مستوى 0.05 بين متوسطي وضع أسر أصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للبعد الترفيهي، الترويح عن الأسرة، والتنزه في الحدائق والمنتزهات. وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم " U" 3927.5 ، 3902.5، 3922.5، على الترتيب. بينما لم تتضح معنوية الفروق فيما يتعلق بكل من حضور الحفلات، التردد على المصايف.

وتتفق هذه النتائج مع الاتجاه البنائي الوظيفي عند بارسونز، من حيث تغير وضع أسر المقترضين بعد تنفيذ مشروعاتهم للأفضل. بينما تختلف معه فيما يتعلق بحضور الحفلات، التردد على المصايف، حيث كان من المفترض أن وضع أسر المقترضين يتغير للأفضل بعد تنفيذ المشروعات فيما يتعلق بهذين المؤشرين. وربما يرجع ذلك إلى انشغال المقترضين بمشروعاتهم أو لقلة خبرتهم فى تنظيم أوقات عملهم وحياتهم الاجتماعية. وبذلك يمكن قبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره فيما يتعلق بكل من الدرجة الكلية للأبعاد والمؤشرات التي ثبت معنوية الفروق لها بين متوسطي وضع أسر أصحاب المشروعات قبل وبعد تنفيذها، وعدم قبوله بالنسبة لباقي المؤشرات.

جدول 8: توصيف ونتائج اختبار مان ويتني Mann-Whitney U لمعنوية الفروق بين متوسطي وضع أسر المقترضين لصحاب المشروعات قبل وبعد تنفيذ المشروع

الوضع قبل وبعد تنفيذ المشروعات / الأبعاد المدروسة علي مستوى أسر المقترضين	قبل تنفيذ المشروع					بعد تنفيذ المشروع					قيمة "U"	قيمة "Z"
	العدد	العدد	العدد	متوسط الرتبة	مجموع رتب الدرجات	العدد	العدد	العدد	متوسط الرتبة	مجموع رتب الدرجات		
ا- الدرجة الكلية لبعد الاحتياجات الأساسية	30	47	20	84.9	8240.(	19	23	38	110.1	10675.(	3487.(	-3.2**
1-التغذية	27	51	19	84.8	8223.5	16	17	39	110.2	10691.5	3470.	-3.4**
2-الملبس	30	48	19	84.7	8213.5	17	17	39	110.3	10701.5	3460.	-3.4**
3-تعليم الأسرة	33	46	18	87.2	8454.5	23	22	37	107.8	10460.5	3701.	-2.7**
4-الرعاية الصحية للأسرة	34	46	17	86.4	8379.(	22	21	36	108.6	10536.(	3626.(	-2.9**
5-توافر مياه الشرب النقية بالمنزل	22	54	21	88.2	8554.(	15	19	38	106.8	10361.(	3801.(	-2.5*
6-توافر الصرف الصحي	29	47	21	86.6	8397.5	19	20	41	108.4	10517.5	3644.	-2.9**
7-جودة الكهرباء بالمنزل	39	37	21	87.2	8461.5	25	23	37	107.8	10453.5	3708.	-2.7**
ب- الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي الاقتصادي	38	43	16	82.9	8036.5	23	24	36	112.2	10878.5	3283.	-3.7**
1-دهانات المنزل	34	44	19	84.5	8196.(	17	18	38	110.5	10719.(	3443.(	-3.4**
2-نوعية ارضيات المنزل	31	48	18	85.3	8277.5	17	18	37	109.7	10637.5	3524.	-3.2**
3-حداثة اثاث المنزل	31	49	17	87.4	8482.5	19	20	32	107.6	10432.5	3729.	-2.7**
4-زيادة مساحة المسكن	41	44	12	86.2	8360.5	31	30	36	108.8	10554.5	3607.	-2.9**
5-ملكية الاجهزة المنزلية والكمالية	44	38	15	87.5	8488.5	32	32	33	107.5	10426.5	3735.	-2.6**
6- مستوى دخل الاسرة	49	35	13	78.9	7657.5	21	37	39	116.1	11257.5	2904.	-4.9**
ج- الدرجة الكلية للبعد الترفيهي	49	32	16	89.5	8680.5	41	24	32	105.5	10234.5	3927.(	-2.1*
1-حضور الحفلات	46	33	18	91.2	8849.5	39	27	31	103.8	10065.5	4096.	-1.7
2-التردد على المصايف	47	33	17	90.5	8777.5	40	24	33	104.5	10137.5	4024.	-1.9
3-الترويح عن الاسرة	48	34	15	89.2	8655.5	38	28	31	105.8	10259.5	3902.	-2.2*
4-التنزه في الحدائق والمتنزهات	54	29	14	89.4	8675.5	45	19	33	105.6	10239.5	3922.(	-2.2*

*** معنوي عند مستوى 0.05 ** معنوي عند مستوى 0.01**

3- فيما يتعلق بوضع المجتمعات المحلية التي تعمل بها المشروعات: يتضح من الجدول رقم (9) ما يلي: (1) وجود فروق معنوية إحصائيا عند مستوى 0.01 بين متوسطي وضع المجتمعات المحلية التي تعمل بها المشروعات قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من: الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي، جذب السكان للمنطقة،

زيادة درجة التكافل الإجتماعى بين المواطنين. وعند مستوى معنوية 0.05 بالتقليل من حدة البطالة. وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم " U"3225.5، 3469.5، 3206.0، 3973.0، على الترتيب. (2) وجود فروق معنوية إحصائيا عند مستوى 0.01 بين متوسطي وضع المجتمعات المحلية لأصحاب المشروعات الصغيرة المبحوثين قبل وبعد تنفيذها فيما يتعلق بكل من: الدرجة الكلية للبعد الاقتصادي، توفير فرص عمل، الاستفادة من الخامات والموارد المحلية المتوفرة، تشغيل أيدي عاملة، وتخفيض أسعار السلع. وكانت جميع هذه الفروق لصالح الوضع بعد تنفيذ المشروعات. حيث بلغت قيم "U"2582.5، 2703.5، 2817.5، 2643.0، 3578.0، على التوالي. وبناء على ذلك يمكن قبول الفرض البحثي الثالث السابق ذكره . وتتفق هذه النتائج مع الاتجاه البنائي الوظيفي عند بارسونز، من حيث تغير وضع المجتمعات المحلية التي تعمل فى نطاقها المشروعات بعد تنفيذها سواء فى مؤشرات البعد الاجتماعي أو الاقتصادي.

جدول 9: نتائج اختبار مان ويتني Mann-Whitney U لمعنوية الفروق بين متوسطي وضع وأحوال المجتمعات المحلية التي تعمل بها المشروعات عينة الدراسة قبل وبعد تنفيذها

الوضع	قبل تنفيذ المشروع					بعد تنفيذ المشروع					قيمة "U"	قيمة "Z"
الأبعاد المدروسة على مستوى المجتمع المحلى	العدد	العدد	العدد	متوسط الرتبة	مجموع رتب الدرجات	العدد	العدد	العدد	متوسط الرتبة	مجموع رتب الدرجات		
أ- الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	44	39	30	82.3	7978.5	30	32	35	112.8	10936.5	3225.5	-3.8**
1-جذب السكان للمنطقة	43	37	29	84.8	8222.5	29	26	42	110.2	10692.5	3469.5	-3.4**
2-التقليل من حدة البطالة	45	36	34	89.9	8726.0	34	36	27	105.0	10189.0	3973.0	-2.0*
3-زيادة درجة التكافل الإجتماعى بين المواطنين	44	45	27	82.1	7959.0	27	34	36	112.9	10956.0	3206.0	-4.1**
ب- الدرجة الكلية للبعد الاقتصادي	57	33	29	75.6	7335.5	29	35	33	119.4	11579.5	2582.5	-5.5**
1-توفير فرص عمل	55	35	25	76.9	7456.5	25	34	38	118.1	11458.5	2703.5	-5.5**
2-الاستفادة من الخامات والموارد المحلية المتوفرة	56	34	25	78.1	7570.5	25	41	31	116.9	11344.5	2817.5	-5.2**
3-تشغيل أيدي عاملة	63	30	30	76.3	7396.0	30	32	35	118.8	11519.0	2643.0	-5.7**
4-تخفيض أسعار السلع	54	33	37	85.9	8331.0	37	32	28	109.1	10584.0	3578.0	-3.1**

*** معنوي عند مستوى 0.05 ** معنوي عند مستوى 0.01**

رابعا-المشكلات المتعلقة بدور الصندوق الاجتماعي للتنمية فى تنمية وتفعيل تلك المشروعات.

لتحقيق الهدف الرابع، تم عرض ست مجموعات من المشكلات على المقترضين أصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي المبحوثين والمتعلقة بدور الصندوق الاجتماعي في تفعيل المشروعات الصغيرة. كما تم توجيه سؤال لهم عن المشكلات الأخرى التي لم يرد ذكرها في المشكلات المعروضة عليهم. وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصدد.

1-المشكلات التي تم عرضها على المبحوثين: يتبين من الجدول رقم (10) أن مجموعة المشكلات التي تتعلق بالتمويل والإقراض جاءت في المرتبة الأولى من بين المشكلات التي تم عرضها على المبحوثين والتي تتعلق بتعاملهم مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لإبداء رأيهم درجة وجودها، تليها مجموعة المشكلات المتعلقة بتقويم المشروع، ثم مشكلات عامة متنوعة، ثم المتعلقة بمتابعة المشروع، ثم المتعلقة بتسويق المنتجات، وأخيرا مجموعة المشكلات المتعلقة بالمسئولين عن الصندوق. وبلغت المتوسطات المرجحة لهذه المجموعات33.3 ، 32.4، 31.8، 31.5، 30.3 ، 27.2، على الترتيب. وفيما يتعلق بالترتيب العام للمشكلات فقد جاءت كل من صعوبة الضمانات وشروط الإقراض، ارتفاع قيمة القسط الدوري المدفوع، وقلة توثيق ونشر نتائج تقويم المشروعات مما يؤدي إلي تكرار الأخطاء والتجارب غير الناجحة في المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الأخيرة طلب المسئولون رشاوى لإنهاء الأوراق الخاص بالقرض.

جدول 10: ترتيب المشكلات التي تم عرضها على المبحوثين والتي تتعلق بدور الصندوق في تفعيل المشروعات الصغيرة

المشكلات	درجة التواجد			المتوسط المرجح لكل مشكلة	الترتيب العام للمشكلات	المتوسط المرجح لكل مجموعة	الترتيب العام لمجموعات
	منخفضة	متوسطة	كبيرة				
	التكرار	التكرار	التكرار				
أولا- مشكلات تتعلق بالمسئولين عن الصندوق:						27.2	6
1-عدم وجود دور لمسئولي الصندوق في حالة فشل المشروع	41	36	20	28.8	22		
2-تعقيد المسئولين لإجراءات الحصول علي القرض	42	37	18	28.3	23		
3-الواسطة بتلعب دور في إنهاء إجراءات القرض	49	27	21	27.7	24		
4-اختلاف معاملة المسئولون من فرد لأخر	45	38	14	27.2	25		
5-سوء معاملة المسئولين عن الصندوق	45	40	12	26.8	26		
6-طلب المسئولون رشاوى لإنهاء الأوراق الخاص بالقرض	59	27	11	24.3	27		
ثانيا- مشكلات تتعلق بالتمويل والإقراض:						33.3	1
1-صعوبة الضمانات وشروط الإقراض	27	35	35	33.7	1		
2-ارتفاع قيمة القسط الدوري المدفوع	28	33	36	33.7	1		
3-صعوبة إجراءات الحصول علي القرض	29	33	35	33.3	4		
4-ارتفاع أسعار الفائدة علي القروض الممنوحة	29	36	32	32.8	6		
5-قصر فترة السماح والسداد	31	32	34	32.8	6		
ثالثا- مشكلات تتعلق بمتابعة المشروع:						31.5	4
1-اقتصار عملية المتابعة علي الجوانب الإدارية والمالية فقط	20	54	23	32.8	6		
2-عشوائية المتابعة وعدم انتظامها	23	54	20	31.8	11		
3-عدم استمرار المتابعة لجميع مراحل المشروع	26	52	19	31.2	15		
4-ضعف دور الصندوق في متابعة المشروع	28	54	15	30.2	19		
رابعا- مشكلات تتعلق بتقويم المشروع:						32.4	2
1-عدم إدراك الصندوق لأهمية عملية تقويم المشروع	28	43	26	32.0	9		
2-اقتصار تقويم الصندوق للمشروع على المرحلة النهائية	29	43	25	31.7	12		
3-قلة توثيق ونشر نتائج تقويم المشروعات مما يؤدي إلي تكرار الأخطاء والتجارب غير الناجحة	22	45	30	33.7	1		
خامسا- مشكلات تتعلق بتسويق المنتجات:						30.3	5
1-ندرة المعلومات والبيانات عن الأسواق المحلية والخارجية المقدمة من الصندوق	26	53	18	31.0	17		
2-عدم وجود خبرة للصندوق في فتح مجال تصدير للمنتجات	28	49	20	31.0	17		
3-عدم توفير الصندوق للمعارض الدائمة والمؤقتة لبيع المنتجات	33	47	17	29.7	20		
4-عدم وجود دور للصندوق في دعم المشروع لمواجهة كبار المنتجين	32	49	16	29.7	20		
سادسا- مشكلات عامة متنوعة:						31.8	3
1-تحميل القرض بمصروفات إدارية تحصل قبل صرفه	26	40	31	33.2	5		
2-نقص مستوي الخدمات الموجهة من الصندوق للمشروع	24	51	22	32.0	9		
3-قلة مراعاة الجوانب البيئية الإيجابية بالمشروع	26	50	21	31.5	13		
4-اتخاذ إجراءات متعسفة ضد المشروعات المتعثرة	29	45	23	31.3	14		
5-قلة إجراء الصندوق للتدريب علي استخدام معدات المشروع	30	44	23	31.2	15		

2-المشكلات الأخرى التي ذكرها المبحوثين والتي لم ترد في المشكلات المعروضة عليهم: يتضح من الجدول رقم (11) أن أكثر هذه المشكلات تكرارا هي: تكرار وطول إجراءات الحصول على القرض (72.2%)، وأقل هذه المشكلات تكرارا هي أن بعض الإجراءات تتطلب التعامل مع المحليات مما يضيع الوقت والمجهود (11.3%).

جدول 11: المشكلات المتعلقة بدور الصندوق في تفعيل المشروعات الصغيرة والتي ذكرها المبحوثين بأنفسهم ولم ترد في المشكلات المعروضة عليهم

المشكلات	التكرار	%
1- تكرار وطول إجراءات الحصول على القرض	70	72.2
2- سوء معاملة الموظفين سواء بالبنك أو الصندوق	40	41.2
3- دور الصندوق غير واضح للناس والمتعاملين معه (ضعف المعلومات عن الصندوق)	31	31.9
4- عدم رغبة الصندوق في الدعم للمشروع مرة ثانية	21	21.6
5- بعد مقر المكتب الإقليمي للصندوق بالمحافظة	20	20.6
6- عدم معرفة الإجراءات التي يمكن القيام بها للإبلاغ المباشر للصندوق عند فشل المشروع	19	19.6
7-القروض التي تمنح من خلال البنوك تتطلب وجود ضمانات عقارية والشباب لا يملك هذه الضمانات	18	18.6
8- البطء في صرف القرض المطلوب بعد الانتهاء من الاجراءات	15	15.5
9- عند سداد أقساط مجمعة لا يتم خصم فائدة (عدم إعطاء ميزة للجدية والالتزام في السداد)	15	15.5
10- بعض الإجراءات تتطلب التعامل مع المحليات مما يضيع الوقت والمجهود	11	11.3

خامسا- مقترحات المقترضين لأصحاب تلك المشروعات المبحوثين فيما يتعلق بتطوير عمل الصندوق: يتبين من الجدول رقم (12) أن أكثر مقترحات المبحوثين تكرارا على الترتيب كما يلي: إعطاء ميزات نسبية للشباب عند التمويل في كافة إجراءات وضمانات القرض، تقليل نسبة الفائدة على قيمة القرض، إقامة الصندوق لدورات تدريبية على المشروعات، سرعة وسهولة الإجراءات المطلوبة للحصول على القرض من الصندوق، زيادة إقامة الصندوق لمعارض لتسويق المنتجات، المتابعة المستمرة للصندوق على المشروعات، المعاملة الحسنة من موظفي الصندوق للجماهير، عدم التعسف ضد المشروعات المتعثرة، إلغاء دور الوساطة عند إنهاء الإجراءات، زيادة الإعلام عن الصندوق وأنشطته، اهتمام الصندوق بتسويق المنتجات، تعويض الصندوق لأصحاب المشروعات الجادين في حالة وجود كوارث، اهتمام الصندوق بالمشروعات الإنتاجية أكثر من التجارية، إقامة الصندوق لاجتماعات دورية مع أصحاب المشروعات للتواصل، توحيد الجهات الإدارية التي يتعامل معها المقترض لإنهاء الإجراءات. وذلك بنسب مئوية بلغت 86.6%، 82.5%، 77.3%، 72.2%، 61.9%، 56.7%، 41.2%، 41.2%، 24.7%، 20.6%، 20.6%، 19.6%، 17.5%، 11.3%، 10.3%، على التوالي.

جدول 12: مقترحات تطوير دور وعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية من وجهة نظر المبحوثين

المقترحات	التكرار	%	المقترحات	التكرار	%
1- إعطاء ميزات نسبية للشباب عند التمويل في كافة إجراءات وضمانات القرض	84	86.6	9-إلغاء دور الوساطة عند إنهاء الإجراءات	24	24.7
2- تقليل نسبة الفائدة على قيمة القرض	80	82.5	10-زيادة الإعلام عن الصندوق وأنشطته	20	20.6
3-إقامة الصندوق لدورات تدريبية على المشروعات	75	77.3	11-اهتمام الصندوق بتسويق المنتجات	20	20.6
4- سرعة وسهولة الإجراءات المطلوبة للحصول على القرض من الصندوق	70	72.2	12-تعويض الصندوق لأصحاب المشروعات الجادين فى حالة وجود كوارث	19	19.6
5-زيادة إقامة الصندوق لمعارض لتسويق المنتجات	60	61.9	13-اهتمام الصندوق بالمشروعات الإنتاجية أكثر من التجارية	17	17.5
6-المتابعة المستمرة للصندوق على المشروعات	55	56.7	14-إقامة الصندوق لاجتماعات دورية مع أصحاب المشروعات للتواصل	11	11.3
7-المعاملة الحسنة من موظفي الصندوق للجماهير	40	41.2	15- توحيد الجهات الإدارية التي يتعامل معها المقترض لإنهاء الإجراءات	10	10.3
8-عدم التعسف ضد المشروعات المتعثرة	40	41.2			

توصيات الدراسة: فى ضوء نتائج الدراسة الراهنة يمكن التوصية بالاتي:

1-لزيادة إقبال المقترضين على إقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة انخفاض نسبتها بالعينة، يقترح تسجيل قصص المشروعات الإنتاجية الناجحة (فيديوهات) يتم توزيعها على اسطوانات كمبيوتر، وتسجيل دورات تدريبية عليها على اسطوانات كمبيوتر ويتم توزيعها على العملاء، وتحميل هذه الفيديوهات على موقع الصندوق على الانترنت.

2-لزيادة فعالية عملية تسويق منتجات المشروعات، يقترح: (1) نشر وتفعيل الجمعيات التعاونية الإنتاجية لمشروعات الصغيرة للمساهمة فى نشر معارض التسويق وتقليل التكاليف؛ (2) تفعيل دور الصندوق الاجتماعي فى عملية تسويق منتجات المقترضين من خلال إنشاء إدارة خاصة بالتسويق تكون مهمتها إقامة وإدارة منافذ لبيع منتجات هذه المشروعات فى عواصم المركز والمدن، وانفتاح الصندوق على دول حوض وادي النيل لتعزيز روابط الصلة والعلاقات التجارية والصناعية بينها وبين مصر من خلال إقامة معارض دائمة بها لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة المصرية.

3-لزيادة الإقبال على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، يقترح: تغيير العادات والتقاليد الخاصة بالعمل لدى أفراد المجتمع خاصة بين الشباب من خلال (1)إدخال فكر العمل الخاص ضمن مناهج التعليم خصوصا فى الجامعات، يتضمن مفهوم ومميزات العمل الخاص، بحيث يكون هناك مقرر نظري وعملي للتدريب على المشروعات الصغيرة التي يمكن قيامها فى البيئات المحلية المتباينة وفقا لتخصصات الكليات. (2) زيادة قيام الصندوق بالإعلام عن أنشطته عبر وسائل الإعلام.

4-لزيادة خبرة التدريبية للمقترضين والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، يقترح وجود إدارة ثابتة بالصندوق الاجتماعي للتنمية خاصة بالتدريب تكون مهمتها توفير الخبراء والمتخصصين للتدريب على المشروعات المختلفة نظير أجر لضمان فعالية الاستمرار.

5-زيادة دعم الصندوق الاجتماعي للمعونات والدعم الفني للمشروعات من خلال وجود لجنة خبراء تابعة للصندوق تقوم بدور الاستشارات العلمية والفنية لمشروعات بحسب أنواعها نضير أجر مادي معقول.

6-إتاحة الائتمان، بخفض نسبة الفائدة على القروض خاصة بين الشباب.

المراجع

-أبو العزائم، محمد جمال ماضي (2003)، "التقييم الاقتصادي الإجتماعى للمشروعات الصغيرة الريفية الممولة من الصندوق الإجتماعى للتنمية"، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، التنمية البشرية فى القطاع الريفي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، 24 – 25 سبتمبر .

-أبو النور، خالد أحمد إبراهيم (1999)، دراسة للصندوق الاجتماعي للتنمية فى مرحلة الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

-الحسيني، السيد (1985)، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، ط 5، دار المعارف، القاهرة.

-السيد، مصطفى كامل محمد و أمير محمد عبد الله (1996)، محددات رضاء أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية بالأراضي المستصلحة عن الخدمات والأنشطة التي تقدمها لهم الجمعية: دراسة ميدانية بمحافظتي الإسكندرية والبحيرة، مجلة المنوفية للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، المجلد 21، العدد (2).

-الشوادفي، محمد غمري أحمد(1997) ، "دراسة تحليلية لمحددات الفعالية فى منظمات الأعمال المصرية : بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

-الصندوق الاجتماعي للتنمية (2006)، موجز تقرير الإنجازات الكمية والنوعية لبرامج الصندوق الاجتماعي للتنمية للعام 2006، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة.

-الصندوق الاجتماعي للتنمية (2008)، التقرير السنوي 2008، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة.

-الصندوق الاجتماعي للتنمية، رئاسة مجلس الوزراء، ، بيانات غير منشورة، 2010.

-بسيسو، فؤاد حمدي (2009)، البحث التاسع: "إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، المؤتمر العلمي العاشر: "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، لبنان، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر .

-حلوة، على محمد (1985)، دراسات فى السلوك الإنساني فى التنظيم، مكتبة عين شمس، القاهرة.

-دراز، أحمد عبد العزيز و محمد محمد سليمان إبراهيم (2006)، الصندوق الاجتماعي للتنمية ودوره فى تمويل المشروعات الصغيرة فى محافظة الشرقية، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، مجلد 21، عدد 10 ب، أكتوبر.
-دوابة، أشرف محمد(2006)، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، السنة الرابعة والعشرون، العدد الرابع، أكتوبر.
-روشيه، جى (1981)، علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط 1، دار المعارف، القاهرة.
-سليمان، عصام صبري (2003)،المحددات الاقتصادية والتنظيمية للمشروعات الممولة من الصندوق الإجتماعى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.
-شرف الدين، فوزى محمد محمد (1983)، الجامعة كتنظيم: دراسة تطبيقية للاتجاهات الحديثة فى نظرية التنظيم على عينة من العاملين بجامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.
-شهيب، محمد على (1993)، السلوك الإنساني فى التنظيم، دار الثقافة العربية ، القاهرة.
-عبد العال، أيمن محمد (2008)، " اتجاه شباب الخريجين الريفيين نحو المشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية المحلية والصندوق الإجتماعى للتنمية بمحافظة الشرقية"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة بالقاهرة، جامعة الأزهر.
-عبد العزيز، داليا عزت(2008)، مشروعات الصندوق الاجتماعي وتحسين المعيشة للفقراء، المؤتمر العلمي الحادي والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
-عكرش، أيمن أحمد محمد حسين (2002)، المنظمات الاجتماعية الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.
-عكرش، أيمن أحمد محمد حسين و خالد عبد الفتاح على قنبير (2008)، المحددات المجتمعية لدرجة انتشار وحداثة المشروعات والصناعات الصغيرة فى بعض قرى محافظة الشرقية-مصر، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، مجلد 33، العدد (11).
-على، كمال محمد (1984)، معجم مصطلحات التنظيم والإدارة، دار النهضة العربية ، القاهرة.
-كاسب، سيد و جمال كمال الدين(2007)، المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث فى العلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ط 1.
-كريب، إيان (1999)، النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة كتب عالم المعرفة (244)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
-لبن، خالد أنور على (2010)، "دور الصندوق الاجتماعي فى التنمية الريفية"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.
-لطفى، طلعت إبراهيم (1993)، علم اجتماع التنظيم، مكتبة غريب، القاهرة.
-محمد، عبد الوكيل إبراهيم، صلاح على صالح فضل الله، أشرف كمال عباس، وحسام الدين الدمرداش حسين (2011)، دور المشروعات الزراعية فى التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة أسيوط، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين: السياسة الزراعية والتحديات المحلة والإقليمية والدولية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، يومي 7-8 ديسمبر، نادي الزراعيين، الدقي، القاهرة.
-موقع الصندوق الاجتماعي للتنمية على شبكة المعلومات الدولية، تم الدخول على الموقع فى 2011، متاح على: http://www.sfdegypt.org/ .
-نوفل، محمد نعمان نعمان (2003)، دراسة تحليلية لروض الصندوق الاجتماعي للمشروعات الصغيرة الريفية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، يونيو.

-Ardic, O. P., Mylenko, N., and Saltane, V. 2011. Small and medium enterprises: A cross-country analysis with a new data set. Policy research working paper,5538, The World Bank, Financial and private sector development, Consultative group to assist the poor.
-Bank of England, 2000. Quarterly Report on Small Business Statistics. Domestic Finance Division, April.
-Mead, D. C., and Liedholm, C. 1998. The dynamics of micro and small enterprises in developing countries. World Development, Vol. 26 (1), pp. 61-74.
-Muraya, P. W. K. 2006. Urban planning and small-scale enterprises in Nairobi, Kenya. Habitat International 30, 127–143.
-Subrahmanya, M.H.B. 2005. Pattern of technological innovations in small enterprises: A comparative perspective of Bangalore (India) and Northeast England (UK). Technovation 25, 269–280.

EFFECTIVENESS OF SMALL AND MICRO ENTERPRISES FINANCED BYGT SOCIAL FUND FOR DEVELOPMENT IN SHARKIA GOVERNORATE

Ecresh, A. A. M. H. and Huda Ahmed A. A.E. El-Deeb
Branch of Rural Sociology and Agric. Exten.– Fac. Agric.- Zagazig Univ.

ABSTRACT

The main idea of this paper was to explore kinds and characteristics of small and micro enterprises financed by Social Fund for Development in Sharkia governorate and their obstacles. Data were collected through personal structured interviews with a random sample of 97 entrepreneurs in Sharkia governorate of Egypt. Data collection took place since October to end of December 2011. Findings indicated that commercial enterprises reached about 70.1% of the total enterprises in the sample, followed by productive enterprises (22.7%), then service enterprises (7.2%). About 43.3% of the total effectiveness of these enterprises was moderate. Mann-Whitney U Test findings showed that there were statistically significant differences between the status average of entrepreneurs, their families, and their communities after and before the implementation of these small and micro enterprises with respect to each of studied dimensions and indicators. The studied enterprises suffered from six groups of obstacles related to the role of Social Fund for Development, namely, financing and lending, evaluating the enterprises, common obstacles, follow-up enterprises, marketing of enterprises, and officials of the Fund, respectively.

Keywords: Effectiveness; small and micro enterprises; Social Fund for Development; Egypt.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد السيد الامام — **كلية الزراعة – جامعة المنصورة**
أ.د / فؤاد عبد اللطيف سلامه — **كلية الزراعة – جامعة المنوفية**